

## صندوق النقد الدولي يوبخ إدارة أردوغان

الحكومة معظم أموال البنك المركزي. ودعا انقرة إلى إجراء تقييم شامل من قبل طرف مستقل لأصول البنك المركزي واختبارات جديدة لقدرته على تحمل الضغوط وتعزيز إطار الإعصار وإعادة هيكلة ديون الشركات من أجل تعزيز الثقة في صناعة التمويل.

وأكد ضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية لدعم نمو الإنتاجية وزيادة المرونة الاقتصادية وتوسيع القاعدة الضريبية وإصلاح ضريبة الدخل وتحسين الرقابة على الشركات بين القطاعين العام والخاص وزيادة المرونة في سوق العمل والتنقل. ودعا الصندوق البنك المركزي أيضا إلى "إعادة النظر" في الإجراءات التي اتخذها في الأونة الأخيرة والتي تحفز الإقراض المصرفي من خلال ترغيب وترهيب المصارف، بعد أن عرض مكافآت مالية للبنوك التي تزيد الإقراض السنوي واتخذ إجراءات تعاقب البنوك التي لا تفعل ذلك.

وفي انتقاد آخر مبطن لسياسات أردوغان، قال الصندوق إن إدارة صندوق الثروة التركي يجب "تحسينها للحد من تضارب المصالح المحتمل". ويرأس أردوغان صندوق الثروة السيادي، الذي يدير أكبر المؤسسات العامة بعيدا عن الرقابة البرلمانية، ويتولى البيروقراطي منصب نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق. وقال صندوق النقد إنه يتوقع من البيروقراطي وضع خطة إصلاح تفصيلية عندما يعلن عن البرنامج الاقتصادي الجديد للبلاد في وقت لاحق من هذا الشهر.

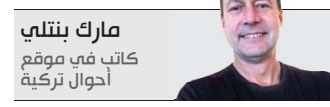
وأضاف "نتطلع إلى البرنامج الاقتصادي الجديد المقبل، الذي يجب أن يشخص بوضوح التحديات التي تواجه الاقتصاد ويحدد مجموعة شاملة من السياسات للتصدي لها".

وربما أثارت غضب أردوغان بدرجة أكثر، دعوة الصندوق البنك المركزي لوقف تخفيضات أسعار الفائدة لدعم الاستقرار المالي ومساعدة الاقتصاد على مواجهة تدهور المعنويات تجاه الأسواق الناشئة. وكان المركزي التركي قد خفض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 7.5 بالمائة إلى 16.5 منذ يوليو.

وقال الصندوق إن دورة خفض الفائدة كانت "عنيفة للغاية" والتي حدثت بعد إقالة أردوغان لمحافظ البنك في شهر يوليو، بسبب رفضه طلبات الحكومة بخفضها. ويرى أردوغان أن خفض الفائدة يساعد على إبطاء التضخم، وهي وجهة نظر تتعارض مع القواعد الاقتصادية الراسخة.

### غضب حكومة أردوغان من تقرير صندوق النقد وصل لاتهام مسؤوليه بالتآمر على تركيا

وأشار التقرير إلى أن "التحدي الأساسي للسياسة هو الانتقال من التركيز على النمو على المدى القصير إلى ضمان نمو أقوى وأكثر مرونة على المدى المتوسط". واقترح قائمة بما يجب فعله لضمان التعافي من تداعيات أزمة العملة. وتشمل القائمة تشديد السياسة النقدية لتعزيز مصداقية البنك المركزي ودعم الليرة وتراجع التضخم بشكل دائم، إضافة إلى اتخاذ خطوات لتعزيز المصداقية المالية، التي تزعزعت بعد



مارك بينتالي  
كاتب في موقع  
أحوال تركية

حمل التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي عن تركيا إدانات مبطنة للسياسات الاقتصادية المتشنجة التي تتبعها حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان. ولم يحمل التقرير أي شيء إيجابي عن طريقة إدارتها للاقتصاد منذ أزمة العملة العام الماضي. وانتقد التقرير الذي نشر بعد مهمة معقدة لمسؤولي الصندوق سياسات الحكومة قصيرة النظر، وقال إنها تهدف إلى دفع النمو الاقتصادي على حساب الاستقرار المالي. وأكد أن فرص النمو المستدام ضعفت في مقابل تزايد المخاطر.

وكان استياء تركيا من مضمون التقرير واضحا، في إطلاق الصحافة التركية المؤيدة للحكومة حملة منظمة ضد الصندوق، وصلت إلى اتهامه مسؤوليه بالتآمر وبمعتقد اجتماع سري يحمل نوايا سيئة مع ممثلي أحزاب المعارضة قبل نشر التقرير.

واعتمدت الحملة على تصريحات المتحدث باسم الحكومة عمر جيليك ووزارة الخزانة والمالية، التي يديرها صهر أردوغان براعت البيروقراطي والمسؤول التركي في صندوق النقد راجي كايا وهو رئيس سابق لبنك حكومي.

وحذر التقرير من أن النمو الاقتصادي في تركيا كان مدفوعا إلى حد كبير بالسياسة المالية التوسعية وتوفير البنوك الحكومية للائتمان السريع. ثم انتقل إلى سرد نقاط الضعف الاقتصادي التي شملت انخفاض الاحتياطيات الأجنبية وارتفاع الديون والضغوط على ميزانيات الشركات وارتفاع الدولار وعجز الميزانية وتدهور المعنويات في الداخل.

## المغرب يطالب بصندوق دولي لتنمية أفريقية مستدامة

القارة تحتاج نمو سنويا بنحو 7 بالمائة للحد من الفقر



### أفريقيا مستقبل العالم

البناء والتغيير والتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

وكان البنك الدولي قد اطلق في 2017 صندوقا جديدا متعدد المانحين لدول منطقة الساحل الأفريقي بغرض توفير الحماية الاجتماعية لبناء القدرة على التكيف، بمساندة مبدئية قدرها 75 مليون دولار من بريطانيا. ومن المتوقع أن يستقطب الصندوق المزيد من المساعدات والاستثمارات العالمية الكبيرة خلال الفترة المقبلة. وتقع منطقة الساحل الأفريقية إلى الجنوب مباشرة من منطقة الصحراء الكبرى وتضم بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال، وتعد إحدى أفقر مناطق العالم.

وقد تعمق الفقر أكثر في ريفها بسبب الآثار المدمرة لتغير المناخ على الحقول والماشية. ويؤكد مسؤول البنك الدولي أن الصندوق يهدف لمساعدة دول الساحل على الابتعاد عن المعونات الطارئة المكلفة والحد من الفقر بشكل مطرد، وبناء أمن غذائي على المدى الطويل، والقدرة على التكيف مع المناخ.

وتعمل الصين على معاضدة الجهود الدولية في مساعدة أفريقيا على النهوض من خلال إبرام اتفاقيات في كافة المجالات مع معظم دول القارة. والتقى مسؤولون صينيون وأفارقة على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة لترسيخ الشراكات بين الطرفين وتعزيز دور القارة في مبادرة الحزام والطريق، التي أطلقتها الرئيس الصيني شي جين بينغ في 2013.

وثمة أسباب تدفع القارة لتعزيز شراكاتها مع الصين من أبرزها إحساس الحكومات المرتبطة منذ عقود بالاقتصاد الأوروبي، بتراجع وتيرة النمو في بعض الدول، والتي لم يعد بإمكان السوق فيها استيعاب الواردات القادمة من جنوب المغرب بوجاهة لا غنى عنها للمساعدة في

كثف المغرب جهوده لتعبئة الدعم المالي لأفريقيا عبر المطالبة بإنشاء صندوق دولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخفض معدلات الفقر في القارة لتشجيعها على الحماية الاجتماعية من خلال تعزيز فرص النمو خلال السنوات القادمة.

ويقول خبراء اقتصاد إن إطلاق خطة التنمية المستدامة 2030 في العام 2015 شكل خطوة تاريخية في مسار الجهود الدولية المشتركة لتحقيق أهداف التنمية وخفض معدلات الفقر في القارة الإفريقية. ودعا رئيس الحكومة سعد الدين العثماني إلى إحداث صندوق مالي دولي لدعم تنفيذ تلك الخطة خلال السنوات المقبلة.

وأكد في كلمة خلال قمة رؤساء الدول والحكومات حول أهداف التنمية المستدامة التي تنظم في إطار أشغال الدورة الـ 74 للجمعية العامة، على "حاجة الدول الأفريقية الماسة إلى اهتمام خاص ومواكبة ملائمة".

كما أبدى استعداد بلاده لتقاسم تجاربه وخبراته مع بلدان القارة، مشيرا إلى أن كسب رهان أهداف التنمية المستدامة رهين بانضباط والتزام كافة الجهات الفاعلة، على أساس تضامن وثيق وبناء، لا سيما تجاه أفريقيا.

ولدى المغرب قناعة بان تلك الخطوة ستفتح باب الأمل لسكان القارة الذين يعانون من الهشاشة وضيق الأفاق، وضمان سلامة كوكب الأرض لأجيال الحاضر والمستقبل.

وبحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن أفريقيا تحتاج لتحقيق نمو بنسبة 7 بالمائة على المدين المتوسط والطويل للحد من الفقر بشكل ملحوظ.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف استثمارات تعادل نحو 25 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أكبر بكثير من المعدل المسجل حاليا والذي يناهز 18 بالمائة.

## السجائر الإلكترونية في تقاطع النيران

### قرارات حظر متتالية تهدد بانهيار الشركات المصنعة

فيها نيكوتين وأجهزة تسخين التبغ بدلا من حرقه. وانتقد الطبيب اليوناني كونستانتينوس فرسالينوس المتخصص في أمراض القلب حظر الهنّد للسجائر الإلكترونية، في وقت يؤدي فيه استهلاك التبغ إلى وفاة مليون شخص سنويا. وقال إن القرار يمثل إهمالا للصحة العامة.

وتدّد السيناتور الأميركي ريتشارد بور بزويعة حظر السجائر الإلكترونية التي وصفها بأنها "حركة اضطهاد". وانتقد مسؤولو الشركات الخلط بين المنتجات المخالفة للمعايير، التي تباع في السوق السوداء والمنتجات الخاصة للمواصفات القياسية، وتجاهل أن السجائر الإلكترونية هي أفضل وسيلة متوفرة للإقلاع عن التدخين.

ووجه المشاركون انتقادات لإعانة إلى منظمة الصحة العالمية التي تحذر من السجائر الإلكترونية. وأجمعوا على ضرورة استعادة القطاع مصداقيته ليخرج من الأزمة الخائفة.

وقال ويلارد "لا يمكننا أن نترك معلومات مغلوطة ومفترضة توجه السياسات وتصبح حقائق مقبولة".

دخلت شركات التبغ في حالة إنذار للدفاع عن السجائر الإلكترونية، التي أصبحت المستقبل الواعد والأسرع نموا لهذا القطاع، وانضم إليها مشرعون وأطباء في تأكيد أن قرارات حظرها تستند إلى معلومات مغلوطة وأن أضرارها لا يمكن مقارنتها بأضرار السجائر التقليدية.

عاما، لكنها تلقي باللائمة على السلطات العامة في عدم اتخاذ إجراءات كافية لحظر المبيعات لمن هم دون السن القانونية.



وأجمع المشاركون في المؤتمر على أن حظر السجائر الإلكترونية بالكامل أمر عيبي، وأكدوا أن حجة تقليل الأخطار غير منطقية لأن السجائر التقليدية أسوأ من المنتجات الإلكترونية، التي تحتوي على 400 شخص، الحملات المتصاعدة التي تخوضها السلطات العامة ضد السجائر الإلكترونية بانها متطورة وغير منطقية. ورغم صدور الكثير من التقارير التي ترجح أنها مضرة بالصحة إلا أن أغلبها لم يكن حاسما في تحديد الأضرار. ولا تزال الكثير من الجهات الصحية تؤكد أن أضرارها لا يمكن مقارنتها بأضرار سجائر التبغ التقليدية.

وأقر هوارد ويلارد المدير التنفيذي لشركة التريا العملاقة لصناعة التبغ، المساهم الأكبر في شركة جوبال الأميركية الرائدة في مجال السجائر الإلكترونية، بأن "صناعة السجائر الإلكترونية في وضع حرج وتمت بمرحلة مفصلية".

ويواجه القطاع مشكلتين أساسيتين؛ هما الراجح المتزايد للسجائر الإلكترونية في أوساط الشباب وتفشي أمراض رئوية حادة وفتاكة في بعض الأحيان ناجمة على ما يبدو عن عبوات القنب الهندي التي استخدمت في السجائر الإلكترونية بعد شرائها من السوق السوداء.

وتؤيد الشركات لبدائل السجائر التقليدية باعتبارها أقل ضررا وهي تمتد من السجائر الإلكترونية إلى لاصقات

واشنطن - خيمت أجواء التشاؤم والغموض على المشاركين في مؤتمر عالمي لصناعة التبغ، الذي عقد مؤخرا في واشنطن في ظل تحديات غير مسبوقه يواجهها القطاع بعد تعرضه لسلسلة طويلة من قرارات الحظر في الأسابيع الأخيرة.

وقررت الهند ولاية ماساتشوستس في وقت سابق من الشهر الحالي حظر بيع السجائر الإلكترونية، في حين فرضت ولاية نيويورك وميشيغان حظرا على تلك السوائل ذات النكهات المضافة، والتي تعزّم إدارة الرئيس دونالد ترامب منعها في عموم الولايات المتحدة الشهر المقبل. ووصف المشاركون في المنتدى العالمي للتبغ والنيكوتين، الذين بلغ عددهم نحو 400 شخص، الحملات المتصاعدة التي تخوضها السلطات العامة ضد السجائر الإلكترونية بانها متطورة وغير منطقية. ورغم صدور الكثير من التقارير التي ترجح أنها مضرة بالصحة إلا أن أغلبها لم يكن حاسما في تحديد الأضرار. ولا تزال الكثير من الجهات الصحية تؤكد أن أضرارها لا يمكن مقارنتها بأضرار سجائر التبغ التقليدية.

وأقر هوارد ويلارد المدير التنفيذي لشركة التريا العملاقة لصناعة التبغ، المساهم الأكبر في شركة جوبال الأميركية الرائدة في مجال السجائر الإلكترونية، بأن "صناعة السجائر الإلكترونية في وضع حرج وتمت بمرحلة مفصلية".

ويواجه القطاع مشكلتين أساسيتين؛ هما الراجح المتزايد للسجائر الإلكترونية في أوساط الشباب وتفشي أمراض رئوية حادة وفتاكة في بعض الأحيان ناجمة على ما يبدو عن عبوات القنب الهندي التي استخدمت في السجائر الإلكترونية بعد شرائها من السوق السوداء.

وتؤيد الشركات لبدائل السجائر التقليدية باعتبارها أقل ضررا وهي تمتد من السجائر الإلكترونية إلى لاصقات

## مراكش تجمع صناعة التأمين الأفريقية الآسيوية

يوسف حمادي

بالقطاع خلال فعاليات الدورة بعنوان "الحوافز الاقتصادية الجديدة في الأسواق الأفرو-آسيوية للتأمين وإعادة التأمين". وأكد مشاركون أن تنظيم المؤتمر يعد إشارة قوية على ثقة المجتمع الدولي في الاستقرار السياسي والاقتصادي، كما أن تجربته في مجال التأمين تعد نموذجية في العالم العربي وشمال أفريقيا.

وأكد الفهري أن المشاركين في المؤتمر تطرقوا إلى عدد من القضايا والمواضيع ذات الاهتمام المشترك، تهم بالخصوص رفع التحديات الآنية والمستقبلية التي تفرضها مجموعة من الإجراءات. ومن بين الإجراءات تلك المتعلقة بالوقاية من المخاطر وكذلك الحوافز الاقتصادية التي تمنع الشركات من دخول أسواق جديدة.

ويتطلع المسؤولون في المغرب إلى دعم الشركات العاملة في القطاع

مراكش (المغرب) - شكلت فعاليات مؤتمر الاتحاد الأفريقي الآسيوي للتأمين وإعادة التأمين الذي عقد في مراكش منصة مثالية لاستكشاف الفرص الواعدة في قطاع صناعة التأمين.

وتعهد يوسف الفاسي الفهري المدير العام للشركة المركزية للتأمين في المغرب خلال تصريح لـ "العرب" بأن تبذل الشركة كل ما بوسعها لأجل إدارة الاتحاد بشكل أكثر جدوى خلال السنتين المقبلتين.

وقال الفهري، الذي سيقود الاتحاد مدة عامين لحين انعقاد الدورة المقبلة، "سنعمل على تطوير قطاع التأمين في دول القارتين الآسيوية والأفريقية".

وناقش أكثر من 950 خبيرا في مجالات المال والأعمال والتأمين من نحو 52 بلدا التحديات والتصورات المستقبلية للنهوض



السجائر الإلكترونية في قفص الاتهام